

# حديث

السمع والطاعة

وهو الحديث ٤٦٦٨  
من مسند الإمام أحمد

بشرح

أحمد محمد شاكر

دار المعارف بمصر

F  
29  
S



# حديث

السمع والطاعة

وهو الحديث ٤٦٦٨

من مسند الإمام أحمد

بشرح

أحمد محمد شاكر



## الحديث

٤٦٦٨

من مسند الإمام أحمد بن حنبل

قال الإمام أحمد بن محمد بن حنبل :

حدثنا يحيى عن عبيد الله أخبرني نافع عن ابن عمر  
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : السمعُ والطاعةُ على  
المرءِ فيما أحبَّ أو كره ، إلا أن يؤمر بمعصية ، فإن أمر  
بمعصية فلا سمعَ ولا طاعةَ .

إسناده صحيح . ورواه البخاري ٦ : ٨٢ و ١٣ : ١٠٩  
عن مسدد عن يحيى بن سعيد ، بهذا الإسناد . ورواه أيضاً  
٦ : ٨٢ من طريق إسماعيل بن زكريا عن عبيد الله .  
ورواه مسلم ٢ : ٨٦ من طريق الليث بن سعد ، ومن طريق  
يحيى القطان وابن نمير ، ثلاثهم عن عبيد الله .

وهذا الحديث أصل جليل خطير من أصول الحكم ، لا نعلم أنه جاء في شريعة من الشرائع ، ولا في قانون من القوانين ، على هذا الوضع السليم الدقيق المحدد . الذي يحدد سلطة الحاكم ، ويحفظ على المحكوم دينه وعزته .

فقد اعتاد الملوك والأمراء ، واعتادت الحكومات في البلاد التي فيها حكومات منظمة وقوانين . أن يأمرُوا بأعمال يرى المكلف بها أن لا مندوحة له عن أداء ما أمر به .

وصارت الرعية . في هؤلاء وهؤلاء . لا يطيعون فيما أمرُوا به إلا أن يوافق هوى لهم أو رغبة عندهم ، وإلا اجتهدوا أن يقصروا في أداء ما أمرُوا به ، ما وجدوا للتقصير سبيلا ، لا يلاحقهم فيه عقاب أو خوف .

وكل هذا باطل وفساد ، تختل به أداة الحكم ، وتضطرب معه الأنظمة والأوضاع . إذ لا يرون أن الطاعة واجبة عليهم ، وإذا يطيعون — في بعض ما يطيعون — شبه مرغمين . إذ لم يوافق هواهم ولم يكن مما يحبون .

أما الشرع الإسلامي ، فقد وضع الأسس السليم



والتشريع المحكم ، بهذا الحديث العظيم . فعلى المرء المسلم أن يطيع من له عليه حق الأمر من المسلمين ، فيما أحب وفيما كره ، وهذا واجب عليه يأثم بتركه ، سواء أعرف الأمر أنه قصّر أم لم يعرف ، فإنه ترك واجباً أوجبه الله عليه وصار ديناً من دينه ، إذا قصّر فيه كان كما لو قصّر في الصلاة أو الزكاة أو نحوهما من واجبات الدين التي أوجب الله .

ثم قيد هذا الواجب بقيد صحيح دقيق ، يجعل للمكلف الحق في تقدير ما كلف به ، فإن أمره من له الأمر عليه بمعصية ، فلا سمع ولا طاعة . لا يجوز له أن يعصي الله بطاعة المخلوق ، فإن فعل كان عليه الإثم ، كما كان على من أمره ، لا يعذر عند الله بأنه أتى هذه المعصية بأمر غيره ، فإنه مكلف مسؤول عن عمله ، شأنه شأن أمره سواء .

ومن المفهوم بداهة أن المعصية التي يجب على المأمور أن لا يطيع فيها الأمر ، هي المعصية الصريحة التي يدل الكتاب والسنة على تحريمها ، لا المعصية التي يتأول فيها المأمور ويتحايل ، حتى يوهم نفسه أنه إنما امتنع لأنه أمر بمعصية ، مغالطة لنفسه ولغيره .

ونرى أن نضرب لذلك بعض المثل ، مما يعرف الناس في  
زماننا هذا ، إيضاحاً وتشبيهاً :

١ — موظف أمره من له عليه حق الأمر أن ينتقل من بلد  
يحببه إلى بلد يكرهه ، أو من عمل يرى أنه أهل له ، إلى عمل أقل  
منه ، أو أشد مشقة عليه . فهذا يجب أن يطيع من له عليه حق  
الأمر ، لا مندوحة له من ذلك ، أحب أو كره ، فإن أبي من طاعة  
الأمر كان آثماً ، وكان إباؤه حراماً ، سواء أبي إباءً صريحاً  
واضحاً ، أم أبي إباء ملتويّاً مستوراً ، بتمهل الأسباب والمعاذير .

ولقد يرى المأمور أنه بما أمر به مغبون ، أو مظلوم مهضوم  
الحق ، وقد يكون ذلك صحيحاً ، ولكنه يجب عليه أن يطيع في  
كل حال ، فإن الظلم في مثل هذه الأمور أمر تقديري ، تختلف  
فيه الأنظار والآراء ، والمأمور في هذه الحال ينظر لنفسه ،  
ويحكم لنفسه ، فمن النادر أن يكون تقديره للظلم الذي ظن  
أنه لحقه تقدير صحيح ، لما يشبه أن يكون من غلبة الهوى  
عليه . ولعل أمره أقدر على الإحاطة بالمسئلة من وجوه مختلفة ،  
ولعل تقديره إذ ذاك أقرب إلى الصواب ، إذا لم يكن فعل  
ما فعل عن هوى واضح وتعت مقصود .



والظلم في مثل هذا حرام ، ولكنه حرام على الأمر ،  
أما المأمور فلم يؤمر بمعصية ، لأن ما أمر به في ذاته ليس  
معصية ، إنما المعصية في إصدار الأمر على غير جهة الحق .

٢ — نرى بعض القوانين تأذن بالعمل الحرام الذي لا شك  
في حرمة ، كالزنا ، وبيع الخمر ونحو ذلك ، وتشرط للأذن بذلك  
رخصة تصدر من جهة مختصة معينة في القوانين .

فهذا الموظف الذي أمرته القوانين أن يعطي الرخصة  
بهذا العمل إذا تحققت الشروط المطلوبة فيمن طلب  
الرخصة ، لا يجوز له أن يطيع ما أمر به ، وإعطاؤه الرخصة  
المطلوبة حرام قطعاً ، وإن أمره بها القانون ، فقد أمر  
بمعصية ، فلا سمع ولا طاعة . أما إذا رأى أن إعطاء الرخصة  
في ذلك حلال ، فقد كفر وخرج عن الإسلام ، لأنه أحل  
الحرام القطعي المعلوم حرمة من الدين بالضرورة :

٣ — نرى في بعض بلاد المسلمين قوانين ضربت عليها ،  
نقلت عن أوربة الوثنية الملحدة ، وهي قوانين تخالف الإسلام  
مخالفة جوهرية في كثير من أصولها وفروعها ، بل إن في بعضها

ما ينقض الإسلام ويهدمه ، وذلك أمر واضح بديهي ، لا يخالف فيه إلا من يغالط نفسه ، ويجهل دينه أو يعاديه من حيث لا يشعر . وهي في كثير من أحكامها أيضاً توافق التشريع الإسلامي ، أو لا تنافيه على الأقل .

وإن العمل بها في بلاد المسلمين غير جائز ، حتى فيما وافق التشريع الإسلامي ، لأن من وضعها حين وضعها لم ينظر إلى موافقتها للإسلام أو مخالفتها ، إنما نظر إلى موافقتها لقوانين أوربة أو لمبادئها وقواعدها ، وجعلها هي الأصل الذي يرجع إليه ، فهو آثم مرتد بهذا ، سواء أوضع حكماً موافقاً للإسلام أم مخالفاً . وقد وضع الإمام الشافعي قاعدة جليلة دقيقة في نحو هذا ، ولكنه لم يضعها في الدين يشرعون القوانين عن مصادر غير إسلامية ، فقد كانت بلاد الإسلام إذ ذاك بريئة من هذا العار ، ولكنه وضعها في المجتهدين العلماء من المسلمين ، الذين يستنبطون الأحكام قبل أن تثبتوا مما ورد في الكتاب والسنة الصحيحة ، ويقيسون ويمجتهدون برأيهم على غير أساس صحيح ، فقال في كتاب ( الرسالة ) رقم ١٧٨ بشرحنا وتحقيقنا : « ومن تكلف ما جهل

وما لم تثبت معرفته كانت موافقته للصواب ، إن وافقه من حيث لا يعرفه ، غير محمودة ، والله أعلم ، وكان بخطئه غير معذور ، إذا ما نطق فيما لا يحيط علمه بالفرق بين الخطأ والصواب فيه .

ومعنى هذا واضح : أن المجتهد في الفقه الإسلامي ، على قواعد الإسلام ، لا يكون معذوراً إذا ما كان اجتهاده على غير أساس من معرفة ، وعن غير تثبت في البحث عن الأدلة من الكتاب والسنة ، حتى لو أصاب في الحكم ، إذ تكون إصابته مصادفة ، لم تبين على دليل ، ولم تبين على يقين ، ولم تبين على اجتهاد صحيح .

أما الذي يجتهد ويتشرع !! على قواعد خارجة عن قواعد الإسلام ، فإنه لا يكون مجتهداً ، ولا يكون مسلماً ، إذ قصد إلى وضع ما يراه من الأحكام ، وافقت الإسلام أم خالفت . فكانت موافقته للصواب ، إن وافقه من حيث لا يعرفه ، بل من حيث لا يقصده ، غير محمودة ، بل كانوا بها لا يقلون عن أنفسهم كفراً حين يخالفون . وهذا بديهي .

وليس هذا موضع الإفاضة والتحقيق في هذه المسئلة الدقيقة . وما كان هو المثل الذي نضربه ، ولكنه تمهيد .

والمثل : أنا نرى كثيراً من المسلمين الذين عهد إليهم بتنفيذ هذه القوانين والقيام عليها ، بالحكم بها ، أو بالشرح لها ، أو بالدفاع فيها ، نراهم مسلمين فيما يتبين لنا من أمرهم ، يصلون ويحرصون على الصلاة ، ويصومون ويحرصون على الصوم ، ويؤدون الزكاة ويجودون بالصدقات راضية نفوسهم مطمئنين ، ويحججون كأحسن ما يحجج الرجل المسلم ، بل نرى بعضهم يكاد يحجج هو وأهله في كل عام ، ولن تستطيع أن تجد عليهم مغمراً في دينهم ، من خمر أو رقص أو فجور . وهم فيما يفعلون مسلمون مطمئنون إلى الإسلام ، راضون معتقدون عن معرفة ويقين .

ولكنهم إذا مارسوا صناعتهم في القضاء أو التشريع أو الدفاع ، لبستهم هذه القوانين ، وجرت منهم كالشيطان بحري الدم ، فيتعصبون لها أشد العصبية ، ويحرصون على تطبيق قواعدها والدفاع عنها ، كأشد ما يحرص الرجل العاقل المؤمن الموقن بشيء يرى أنه هو الصواب ولا صواب غيره ، وينسون إذ ذاك كل شيء يتعلق بالإسلام في هذا التشريع ، إلا ما يندفع به بعضهم أنفسهم أن الفقه الإسلامي يصلح أن يكون مصدراً من

مصادر التشريع ! فيما لم يرد فيه نص في قوانينهم ، ويحرصون كل الحرص على أن يكون تشريعهم ، تبعاً لما صدر إليهم من أمر أوربة في معاهدة منترو ، مطابقاً لمبادئ التشريع الحديث ، وكما قلت مراراً في مواضع من كتي وكتاباتي : وتباً لمبادئ التشريع الحديث .

فهؤلاء الثلاثة الأنواع : المشرع والمدافع والحاكم ، يجتمعون في بعض هذا المعنى ويفترقون ، والمآل واحد .

أما المشرع فإنه يضع هذه القوانين وهو يعتقد صحتها وصحة ما يعمل ، فهذا أمره بين ، وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم .

وأما المدافع فإنه يدافع بالحق وبالباطل ، فإذا ما دافع بالباطل المخالف للإسلام معتقداً صحته ، فهو كزميله المشرع : وإن كان غير ذلك كان منافقاً خالصاً ، مهما يعتذر بأنه يؤدي واجب الدفاع .

وأما الحاكم فهو موضع البحث وموضع المثل . فقد يكون له في نفسه عذر حين يحكم بما يوافق الإسلام من هذه القوانين ، وإن كان التحقيق الدقيق لا يجعل لهذا العذر قيمة .



أما حين يحكم بما ينافي الإسلام ، مما نص عليه في الكتاب والسنة ، ومما تدل عليه الدلائل منهما ، فإنه : على اليقين ، ممن يدخل في هذا الحديث : قد أمر بمعصية ، القوانين التي يرى أن عليه واجباً أنت يطيعها أمرته بمعصية ، بل بما هو أشد من المعصية ، أنت يتخالف كتاب الله وسنة رسوله ، فلا سمع ولا طاعة ، فإن سمع وأطاع كان عليه من الوزر ما كان على أمره الذي وضع هذه القوانين ، وكان كمثلته سواء .

٤ — وقد صنع رجال كبار من رجال القانون عندنا شيئاً شبيهاً بهذه القاعدة ، احتراماً منهم لقوانينهم التي وضعوها .

فقد قرر مجلس الدولة مبدأين خطيرين ، فيما إذا تعارض قانون عادي من قوانين الدولة مع القانون الأساسي ، وهو الدستور ، فجعل الأولوية للدستور ، وأنه يجب على المحاكم أن لا تطبق القانون العادي إذا عارضه .

ومجلس الدولة هيئة من أعلى الهيئات القضائية ، وكل إليه فيما وكل إليه من الاختصاص ، أن يحكم بإلغاء القرارات الإدارية التي تصدرها الحكومة إذا ما صدرت مخالفة للقوانين .

وهذان المبدأان اللذان نحن بصددهما أصدرتهما الدائرة الأولى من ذلك المجلس ، برئاسة رئيسه محمد كامل مرسي باشا ، وهو واضع قانون مجلس الدولة ، أو هو الذي له اليد الطولى في إصداره ، وهو الذي ولي رئاسته أول ما أنشئ ، وهو مرسي قواعد ، ومثبت أركانه .

والمبدأان اللذان قررها :

أحدهما : « أنه ليس في القانون المصري ما يمنع المحاكم المصرية من التصدي لبحث دستورية القوانين ، بله المراسيم بقوانين ، سواء من ناحية الشكل ، أو الموضوع » .

وثانيهما : « أنه لا جدال في أن الأمر الملكي رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام دستوري للدولة المصرية هو أحد القوانين التي يجب على المحاكم تطبيقها ، ولكنه يتميز عن سائر القوانين بما له من طبيعة خاصة تضيف عليه صفة العلو ، وتسمه بالسيادة ، بحسبانه كفيل الحريات وموئلهما ، ومناط الحياة الدستورية ونظام عقدها . ويستتبع ذلك أنه إذا تعارض قانون عادي مع الدستور في منازعة من المنازعات التي تطرح على المحاكم ، وقامت بذلك لديها

صعوبة ، مشارها أي القوانين هو الأجدر بالتطبيق ، وجب عليها بحكم وظيفتها القضائية أن تتصدى لهذه الصعوبة ، وأن تفصل فيها على مقتضى أصول هذه الوظيفة ، وفي حدودها الدستورية المرسومة لها . ولا ريب في أنه يتعين عليها عند قيام هذا التعارض أن تطرح القانون العادي وتهمله ، وتغلب عليه الدستور وتطبقه ، بحسبانه القانون الأعلى الأجدر بالاتباع . وهي في ذلك لا تعتدى على السلطة التشريعية ، ما دامت المحكمة لا تضع بنفسها قانوناً ، ولا تقضي بإلغاء قانون ، ولا تأمر بوقف تنفيذه . وغاية الأمر أنها تفاضل بين قانونين قد تعارضا ، فتفصل في هذه الصعوبة ، وتقرر أيهما الأولى بالتطبيق . وإذا كان القانون العادي قد أهمل ، فمرد ذلك في الحقيقة إلى سيادة الدستور العليا على سائر القوانين ، تلك السيادة التي يجب أن يلتزمها كل من القاضي والشارع [ يريد المشرع ] على حد سواء .

( القضية رقم ٦٥ سنة ١ قضائية ، في مجموعة أحكام مجلس الدولة ، تأليف الأستاذ محمود عاصم ج ١ ص ٣٧٧ ، ٣٧٩ ) .

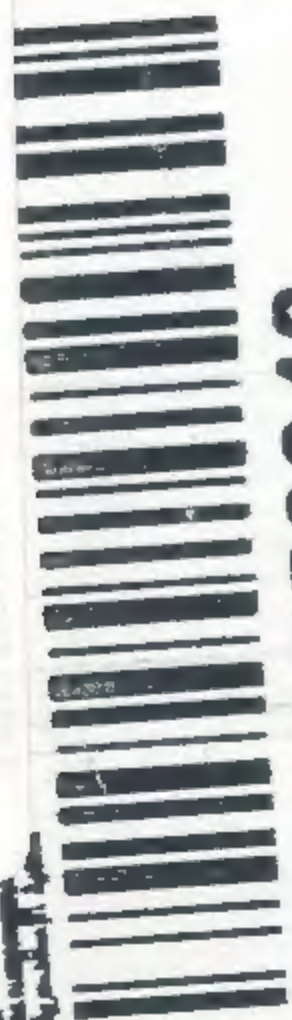
ومن البين البديهي الذي لا يستطيع أن يخالف فيه مسلم : أن القرآن والسنة أسمى سموًا ، وأعلى علوًا ، من الدستور ومن كل القوانين ، وأن المسلم لا يكون مسلمًا إلا إذا أطاع الله ورسوله ، وقدم ما حكما به على كل حكم وكل قانون ، وأنه يجب عليه أن يطرح القانون إذا عارض حكم الشريعة الثابت بالكتاب أو السنة الصحيحة ، طوعاً لأمر رسول الله في هذا الحديث : « فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » .







re.  
124  
79



0558342